

# مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

**الجلسة ٧٣٨٢**

الاحد، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٧/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد ليو جيايي | (الصين) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد سافرونكوف |
| | الأردن | السيدة قعوار |
| | إسبانيا | السيد أويارثون مارتشيسي |
| | أنغولا | السيد مورا لوكاس |
| | تشاد | السيدة ألينغوبي |
| | شيلي | السيد باروس ميليت |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | جمهورية فنزويلا البوليفارية | السيد راميرث كارينيوا |
| | ليتوانيا | السيدة مورموكايته |
| | ماليزيا | السيد حنيف |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير مارك لايل غرانت |
| | نيجيريا | السيد لارو |
| | نيوزيلندا | السيد مكلاي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة باور |

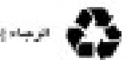
## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط



1504193 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠|١٧.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**الحالة في الشرق الأوسط**

**الرئيس** (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/116 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، فرنسا،، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية

**الرئيس** (تكلم بالصينية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيدة قعوار** (الأردن): يرحب الأردن بتبني مجلس الأمن للقرار الذي تقدمنا به مع المملكة المتحدة والذي يعكس حرصنا على عودة الاستقرار والأمن إلى اليمن الشقيق في أسرع وقت ممكن.

إن تطورات الأحداث في اليمن أدت إلى خلق فراغ سياسي وأمني هائل وتدهور متسارع للأوضاع في البلد. ونخشى أن يؤدي استمرار هذا الوضع دون تدخل من المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى نتائج لا تحمد عقباها، ليس على صعيد اليمن فحسب، بل وعلى صعيد المنطقة ككل.

وعليه فإن القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) الذي تبناه المجلس اليوم وبالإجماع يعكس وحدة المجلس إزاء التعامل مع تطورات الأحداث في اليمن وهو رسالة مهمة لا بد من جميع الأطراف اليمنية أن تستمع إليها.

لقد أدان المجلس ما قام به الحوثيون من استيلاء على المؤسسات الحكومية وما تبع ذلك من حل السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان، وهم ملزمون على الفور بالمشاركة بحسن نية في المفاوضات القائمة بوساطة الأمم المتحدة وملزمون أيضا بسحب قواهم من المؤسسات الحكومية، بما فيها تلك الواقعة في العاصمة صنعاء، وإعادة الحالة الأمنية إلى طبيعتها في العاصمة والمحافظات الأخرى وفك سيطرتهم على المؤسسات الحكومية والأمنية والإفراج عن الرئيس هادي ورئيس الوزراء بحاح وأعضاء مجلس الوزراء وجميع الأفراد الموجودين رهن الإقامة الجبرية أو الاحتجاز التعسفي سالمين. علاوة عن الامتناع عن أي أعمال أحادية من شأنها تقويض العملية السياسية في اليمن.

نؤكد اليوم على محورية عملية الانتقال السياسي السلمية والجامعة لكل الأطراف في اليمن وفقا للمبادرة الخليجية وآليات تنفيذها ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني واتفاقية السلم والشراكة، والتي تشكل جميعها الأساس الحقيقي لضمان أمن

واستقرار اليمن حتى تفضي هذه العملية السياسية إلى إنجاز مشروع الدستور واعتماده وإصلاح نظام الانتخابات وإجراء الانتخابات العامة بعد ذلك.

وفي هذا السياق، نؤكد على الدور المركزي الذي يقوم به المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في اليمن، السيد جمال بنعمر، في تقريب وجهات النظر وفي رعاية مرحلة الانتقال السلمي في اليمن وتنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي دعما لعملية الانتقال السياسي.

إن الفترة المقبلة على اليمن فترة حساسة ومفصلية، فاليمن على مفترق طرق، الأمر الذي يحتم على المجتمع الدولي عامة، وعلى مجلسنا خاصة، الاضطلاع بالمسؤولية المناطة بنا لمساعدة اليمنيين في المضي قدما نحو طريق الأمن والسلام والاستقرار.

ختاما، اسمحوا لي أن أعرب عن خالص شكري للدول الأعضاء في المجلس والتي أبدت حرصها وجديتها على عدم انزلاق اليمن إلى حافة الهاوية وأخذها بعين الاعتبار طلب الأردن المتكرر من أعضاء المجلس القيام بسرعة وبجدية بالدور المتوخى منهم، ونثني عليهم لتحملهم مسؤولياتهم في صون السلم والأمن الدوليين والاستماع لشواغل دول مجلس التعاون الخليجي ومراعاة الانعكاسات الأمنية والسياسية المحتملة على المنطقة برمتها، إن تفاقمت الأوضاع المتدهورة في اليمن، وهو ما سيمنح التطرف والإرهاب فرصة أكبر للسيطرة والتمدد وانتشار خطرهما بشكل أكبر وتهديد الشرق الأوسط، وعلى الأخص دول الجوار في منطقة الخليج العربي.

**السير مارك لايل غرانت** (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): نرحب باعتماد القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) بالإجماع. كان واضحا خلال جلسة الإحاطة الإعلامية (انظر S/PV.7381) في وقت سابق هذا الأسبوع أن العالم ينتظر رسالة قوية من مجلس الأمن ردا على التطورات الأخيرة في اليمن.

اليوم، أوضحنا أن أولئك الذين يستخدمون العنف والتخويف لمحاولة إملاء مستقبل اليمن إنما يقوضون أمن جميع المواطنين اليمنيين ويدمرون ما تحقق من تقدم سياسي منذ عام ٢٠١١.

يجب أن يتحمل الحوثيون المسؤولية عن أعمالهم ويتوقفوا عن استخدام العنف والإكراه كوسائل سياسية. ولا بد من أن يكفلوا الإفراج الفوري والآمن عن الرئيس هادي ورئيس الوزراء بحاح وأعضاء مجلس الوزراء من الإقامة الجبرية.

وليس هناك أي شك في أن المبادئ الأساسية الواردة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي والحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية المبرم في أيلول/سبتمبر الماضي هي خريطة الطريق الشرعية الوحيدة للمرحلة الانتقالية في اليمن. ووجه المجلس اليوم رسالة واضحة مفادها أنه يلزم جميع الأطراف في اليمن، لا سيما الحوثيين، التراجع عن حافة الهاوية وتنفيذ هذه الالتزامات على أساس سريع وشامل للجميع.

وأود أن أعرب عن تقديري للأعمال المستمرة التي يضطلع به المستشار الخاص للأمين العام، السيد جمال بنعمر، وأناشد الحوثيين وجميع الأطراف الانخراط بحسن نية في المفاوضات التي تجري بوساطة الأمم المتحدة. ومرة أخرى، تكلم المجلس بصوت واحد ووجه رسالة قوية وموحدة. وأود أن أشكر الأردن وجميع الوفود على دعمها والمرونة التي أبدتها في الاتفاق على هذا القرار الهام. وأشعر بامتنان خاص على المشاورات الوثيقة والمثمرة التي عقدها الأردن والمملكة المتحدة مع مجلس التعاون الخليجي. فقيادة أعضاء المجلس بالغة الأهمية بشأن هذه المشكلة القريبة للغاية من حدود بلدانهم.

**السيدة باور** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تؤيد اتخاذ مجلس الأمن لقرار يوجه رسالة واضحة. وعلى جميع الأطراف في اليمن،

وبخاصة الحوثيين، الالتزام بتسوية الأزمة السياسية في البلد بتوافق الآراء ومن خلال حوار سلمي وشامل.

واليوم، يعرب المجلس عن استيائه من المحاولات الانفرادية التي يقوم بها الحوثيون للاستيلاء على مؤسسات الحكومة وحل البرلمان بالقوة، ويؤكد المجلس مجددا على خريطة الطريق لتنفيذ المرحلة الانتقالية في اليمن التي قدمتها مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل. ويستحق شعب اليمن اتخاذ مسار واضح للعودة إلى عملية الانتقال السياسي وحكومة شرعية تقوم على أساس هذه الاتفاقات وقرارات مجلس الأمن التي تحدد إطارا زمنيا معلنا صراحة وتواريخ محددة لاستكمال دستور جديد وإجراء استفتاء دستوري وانتخابات وطنية.

ولا نزال نؤيد بقوة جهود الوساطة التي يبذلها المستشار الخاص للأمين العام، جمال بنعمر، للتوصل إلى حل توافقي لهذه الأزمة السياسية – وهي عملية بالغة الأهمية لنزع فتيل التوترات على أرض الواقع. كما نشدد على أهمية مطالبة مجلس الأمن للحوثيين بالإفراج فورا عن الرئيس منصور هادي ورئيس الوزراء بحاح وغيرهما من أعضاء الحكومة من الاعتقال المنزلي. فاستمرار احتجازهم أمر غير مقبول، ولا بد أن يُمنحوا حرية التنقل الكاملة. وندين إدانة قوية استخدام القوة ضد المحتجين السلميين في إب في ١٤ شباط/فبراير.

وستواصل الولايات المتحدة دعم جميع أبناء اليمن الذين يعملون صوب بناء اليمن الذي ينعم بالسلام والرخاء والوحدة.

**السيد سافرنكوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أيد الاتحاد الروسي اليوم اتخاذ القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)، الذي يناشد جميع الأطراف في اليمن مواصلة الحوار وتكثيف جهودها لحل الأزمة السياسية والسعي الجاد لتنفيذ الترتيبات التي تم التوصل إليها في سياق مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية. ويناشد القرار جميع الأطراف الاتفاق على تواريخ وإعلانها صراحة لاستكمال عملية المشاورات الدستورية وإجراء استفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات.

ومن الواضح أن استخدام القوة من جانب واحد سيؤدي إلى نتائج عكسية للجهود الرامية إلى تحقيق التقدم في العملية السياسية ولن يؤدي سوى إلى تفاقهم الأزمة. ولا بد من تجنب تلك الأعمال، على نحو ما طالب به القرار بصورة لا لبس فيها، وهو يولي الاهتمام الواجب لهذه الأعمال. ونؤيد الخطوات التي اتخذها المستشار الخاص للأمين العام، السيد بنعمر، لإيجاد صيغة للتوصل إلى تسوية طويلة الأمد ومستدامة في اليمن من شأنها أن تلبي مصالح جميع سكان البلد. ومن الأهمية بمكان أن تفي الأطراف بالتزاماتها بموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

ويصر الاتحاد الروسي على أن تواصل القوى السياسية الرئيسية في اليمن الحوار البناء بشأن جدول الأعمال السياسي الداخلي وبشأن المسائل المتصلة بوضع صيغة لحكم الدولة. وذلك أمر هام على وجه الخصوص في ضوء التهديد الإرهابي المتزايد للمنطقة والبلد وسلامة اليمن الإقليمية.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية) إن فرنسا تشكر المملكة المتحدة والأردن على إعدادهما للقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥). ويسرنا أنه، بانخراط أعضاء المجلس البناء، أمكن التفاوض على النص بسرعة واعتماده بالإجماع. وفعلا، نرى أن الظروف الصعبة للغاية التي تواجه اليمن حاليا جعلت من الضروري توجيه المجلس لثلاث رسائل على الأقل.

وتتمثل الرسالة الأولى في قدرة المجلس الكاملة على العمل صفا واحدا لدعم المرحلة الانتقالية في اليمن. وبين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، وفي بيئة إقليمية مضطربة، أبدى اليمن قدرة مثالية على إدارة مرحلة انتقالية تدريجية سلمية

ومنظمة نحو تحقيق الديمقراطية، بدعم من مجلس التعاون الخليجي ومجلس الأمن. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٤، تراجع الزخم الإيجابي بقدر ينذر بالخطر. وفي حين تدخل المرحلة الانتقالية مرحلتها النهائية – وهي ليست المرحلة الأهم بل المرحلة الأكثر حساسية – فإن اليمن يسقط بشكل تدريجي في حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، تهدد بإفشال جهود الشعب اليمني والمجتمع الدولي. وكان من الضروري، في هذه المرحلة الدقيقة للغاية، أن نبقى متحدين إلى جانب الشعب اليمني.

وتشدد الرسالة الثانية على الضرورة الملحة لانخراط الأطراف اليمنية بحسن نية في مفاوضات تقوم الأمم المتحدة بتيسيرها لتسوية الخلافات من خلال التوصل إلى حل سياسي. ونشير، في هذا الصدد، إلى دعمنا الكامل لمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها المستشار الخاص للأمين العام، السيد جمال بنعمر. ومن خلال القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)، يرفض المجتمع الدولي رفضا قاطعا استخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية والأعمال التي تتناقض مع البحث عن حل عن طريق التفاوض. وبدلا من ذلك، يناشد القرار جميع الأطراف في اليمن احترام قواعد العملية الديمقراطية ويحدد، في إطار عملية شاملة، حلا سياسيا توافقيا يحترم الاتفاقات السابقة، بما في ذلك مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية والمرفق الأمني للاتفاق. وكما يبين القرار، فإنه بينما لم تُحترم الاتفاقات السابقة، لا بد من التنفيذ الصارم لهذا القرار.

وأخيرا، يوجه القرار رسالة قوية تأييدا لوحدة اليمن وسلامته واستقراره. فالفراغ السياسي في البلد يعزز مظاهر الشقاق العنيف الذي يهدد سلامة البلد. وهذا لا ينطبق فحسب على الناحية السياسية، في ظل الانقسامات التي ذكرها من فوري، وعلى الصعيد الإقليمي في ظل الصعود المثير للقلق للاتجاهات الانفصالية، بل ينطبق أيضا على صعيد توفير الأمن في ظل تزايد التهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. وتشعر فرنسا بقلق خاص حيال هذا الجانب في ضوء الهجمات العنيفة التي تبناها ذلك التنظيم الإرهابي في بداية كانون الثاني/يناير.

وفي حين يؤدي استمرار حالة الأزمة بدون حل سياسي شامل إلى تعزيز الإرهاب، فإن فرنسا تجدد التزامها باستئناف المرحلة الانتقالية التي من شأنها أن تعيد تهيئة الظروف المواتية للتعاون في مكافحة الإرهاب.

**السيد أويارثون مارتشيسي** (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، وأشكر وفدي المملكة المتحدة والأردن على تقديمهما القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)، الذي يشكل اتخاذه نبأ طيبا للغاية لسببين. السبب الأول هو أن مصداقية مجلس الأمن تتوقف إلى حد كبير على فعاليته في الرد على تلك التهديدات؛ والسبب الثاني هو أننا نرى أن القرار سيساعد على وقف أعمال العنف المتصاعدة في اليمن.

تحث إسبانيا جميع أصحاب المصلحة اليمنيين على العودة إلى طريق الحوار لإعادة إطلاق العملية الانتقالية التي تدعمها مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها. ويضطلع مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدور أساسي تماماً. والحوار الشامل للجميع هو الحل الوحيد الممكن لإحراز التقدم وتحقيق أهداف الوحدة والازدهار في اليمن.

وأود الإعراب عن امتنان إسبانيا للعمل الذي قام به المستشار الخاص للأمين العام جمال بنعمر، فضلاً عن تأكيدي لأعضاء المجلس أن حالة انعدام الأمن والافتقار إلى الظروف الملائمة أديا إلى أن تعلّق إسبانيا مؤقتاً وجودها في اليمن. وقد غادرنا في الوقت الراهن، ولكن سوف نعود ما إن تسمح الظروف لبعثتنا بالقيام بذلك.

ولكن رغم أننا قمنا بعملنا جيد للغاية، فإن عملنا لم ينته اليوم. ومن بين العديد من المسائل، هناك ثلاث مسائل ذات أهمية خاصة لإسبانيا. أولاً، يتفق جميع الخبراء على أن أنصار الله جماعة تتألف في معظمها من أشخاص ذوي تدريب قليل أو بلا تدريب في مجال السياسة، ولا يمكننا أن نتأكد تماماً من أنهم يمكن أن يبدأوا السير على الطريق المؤدي إلى العودة للديمقراطية. ثانياً، يحدد تقرير الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة لعام ٢٠١٤ المثير جداً للاهتمام الحالة الراهنة في اليمن. فهو ثالث بلد في العالم من حيث عدد الأسلحة لكل فرد من السكان. وثالثاً، وكما أشارت بعض الوفود، فإنه في هذا النوع من الصراعات، تستفيد الحركات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة دائماً من الحالة.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى عبارة ترد عادة في جميع القرارات ولكنها غالباً ما تمر دون أن تلفت الأنظار. وكما نجد في الفقرة ١٥ من القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)، تلك العبارة هي ''يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي''. وأعتقد أن المجلس ينبغي أن يبقي مسألة اليمن قيد نظره.

**السيدة ألينغي** (تشاد) (تكلمت بالفرنسية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الأردن والمملكة المتحدة على المبادرة بطرح نص القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥).

وترحب تشاد باتخاذ أعضاء مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥). وهذا يؤكّد مرة أخرى على وحدة المجلس في مواجهة الحالة الخطيرة السائدة في اليمن، التي تعرّض العملية السياسية للخطر أكثر من أي وقت مضى وتهدد وحدة البلد وتماسكه.

وقد صوتنا مؤيدين للقرار لأنه يبدو لنا قوياً ومتوازناً ومحدداً. إنه قوي في كونه يعرب عن استيائه من الإجراءات الأحادية الجانب التي اتخذها الحوثيون ويدعوهم بوضوح إلى إخراج قواتهم فورا من مؤسسات الدولة وتطبيع الحالة في العاصمة وفي محافظات البلد. وهو متوازن في دعوته جميع الأطراف إلى المشاركة بحسن نية في مفاوضات تهدف إلى التوصل إلى حل للخروج من الأزمة، تمشياً مع الأحكام ذات الصلة في مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية.

وعلى هذه الخلفية، ندعو جميع أصحاب المصلحة اليمنيين إلى القيام فوراً بتنفيذ أحكام القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)، بهدف التوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة يمكن أن يؤدي إلى التغلب على جميع التهديدات لأمن البلد واستقراره.

ونعتقد أن اليمن لا يمكن أن يُحكم إلا على أساس توافق الآراء. ومن الأهمية بمكان أن تنخرط جميع أطراف النزاع فوراً في الحوار وتتجنب اللجوء إلى القوة لحل خلافاتها السياسية. ونؤكد مجدداً دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها السيد جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام، بهدف التوصل إلى سبيل للخروج من الأزمة.

**السيد حنيف** (ماليزيا) (تكلّم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، التي تعبر عن الطابع الملح للمسألة المعروضة علينا. ويثني وفدي أيضاً على مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخروج بقرار يتعلق باليمن، فضلاً عن الجهود التي بذلها الأردن والمملكة المتحدة لتيسير المناقشات بشأن القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥).

يوافق هذا الشهر الذكرى السنوية الرابعة للثورة في اليمن التي أطلقت شرارة التحول الديمقراطي في البلد على أساس تطلعات شعبه. وكان اليمن نموذجاً للنجاح في المنطقة، إذ كان البلد الوحيد الذي جرى فيه عبر التفاوض انتقال سياسي في أعقاب ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١، والذي تضمن خريطة طريق واضحة وجدولاً زمنياً للانتقال الديمقراطي الشامل للجميع. وللأسف، يرزح اليمن حالياً تحت خطر

حقيقي من الانزلاق إلى الحرب الأهلية والصراع الطائفي. وتشعر ماليزيا بالانزعاج الشديد جراء الحالة المتدهورة في البلد واستيلاء الحوثيين من جانب واحد على الحكومة والتهديد المتزايد الذي يشكله الإرهاب وانفصال الجنوب الذي يلوح في الأفق والأزمة الإنسانية الشديدة.

ونأمل في أن يبعث القرار المتخذ اليوم، الذي كانت ماليزيا من مقدمي مشروعه، بإشارة واضحة وجلية إلى جميع الأطراف في اليمن مفادها أن أي جهود ترمي إلى تقويض عملية الانتقال السياسي في البلد، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أمر غير مقبول. كما ندعو الحوثيين إلى رفع الإقامة الجبرية فورا عن الرئيس اليمني ورئيس الوزراء والوزراء.

ونحن نقدر تقديراً عالياً الجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، لإنقاذ الحوار بين جميع الأطراف. ونكرر الإعراب عن الدعم القوي للعمل الذي يضطلع به. إن تفاؤله ومثابرته لإيجاد تسوية للحالة الراهنة من خلال الحوار الشامل للجميع والمفاوضات في وضع صعب لأمر جدير بالإعجاب للغاية. ولكن في نهاية المطاف يتوقف نجاح المفاوضات على الإرادة السياسية للأطراف أنفسها في اليمن. لذلك، تحث ماليزيا جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيين، على احترام التزاماتها السابقة بمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها وبنتائج مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية. ونتفق مع وجهة نظر المجتمع الدولي على أن هذا لا يزال السبيل الشرعي الوحيد نحو يمن ديمقراطي ومستقر وشامل للجميع. وسنواصل دعم اليمن في هذا المسعى.

**السيد مكلاي** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا بالقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) الذي اتخذ بالإجماع. ونشيد بالدور الذي قام به الأردن والمملكة المتحدة في المجلس وأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تيسير تلك النتيجة.

إن الهدفين الرئيسيين للقرار بالنسبة إلى نيوزيلندا هما، أولاً، أنه يؤكد على محورية الإطار الانتقالي المتفق عليه – وهو مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية – بالنسبة للانتقال السياسي في اليمن. ثانياً، أنه يدين العمل الانفرادي الأخير للحوثيين، الأمر الذي يقوض هذا الإطار المتفق عليه.

لقد تأخرنا في اتخاذ هذا القرار. ونأسف لأنه على الرغم من وجود عدة فرص، فإن تلك هي أول وثيقة يتمكن المجلس من اعتمادها منذ أن سيطرت جماعة مسلحة على القصر الرئاسي في ٢٠ كانون الثاني/يناير. لقد وصف ذلك العمل في هذه القاعة في الأسبوع الماضي بالانقلاب ضد الحكومة الشرعية في اليمن. وكان أيضاً، بطبيعة الحال، انقلاباً ضد عملية الانتقال التي صادق المجلس رسمياً عليها.

وما زال هناك خطر حقيقي جدا من استمرار الحالة في اليمن في التدهور، وسيظل الأمر كذلك بالتأكيد ما دام الرئيس ورئيس الوزراء قيد الإقامة الجبرية. ونحن ندعو إلى الإفراج المبكر عنهما.

ونعلم من المستشار الخاص جمال بنعمر أن هناك رصدا دقيقا جدا في اليمن لرد المجلس على الأزمة، وأن الأطراف في الماضي ردت على رسائلنا. وفي ظل هذه الخلفية، وبالنظر إلى الاهتمام الوثيق في اليمن بردنا، فإن الاتفاق النهائي وتحقيق الوحدة في المجلس هما موضع المزيد من الترحيب.

إن نيوزيلندا مقتنعة بأن جميع الأطراف ملزمة الآن بالمشاركة الكاملة في المحادثات التي تتوسط فيها الأمم المتحدة، والقيام بذلك بروح توافقية موجهة نحو التوصل إلى تسوية سياسية، تسمح باستئناف العملية السياسية التي سبق

الاتفاق عليها، والتي تعالج أيضاً بعض المسائل الخطيرة التي يواجهها اليمن.

وفي حين أننا نركز اليوم على الأزمة الراهنة، هناك العديد من المسائل الهامة التي ليس بوسع القرار إلا أن يتناولها، ولا سيما العواقب الإنسانية للأزمة، واستمرار التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية، والمسائل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي أدت قبل أربع سنوات إلى دخول شعب اليمن في عملية انتقال سياسي متفق عليها، عمليةٌ تبدو نموذجا لبقية المنطقة – عملية انتقال سياسي كانت تبدو أنها تشق طريقا هشا ولكن إيجابيا إلى أن قام الحوثيون بتدخلهم غير الحكيم.

وتكتسي تلك المسائل أهمية بالغة بالنسبة لاستقرار اليمن في الأجل الطويل. ويجب أيضا أن تتم معالجتها. لذلك، نتفق مع إسبانيا والأخرين على أنها تستحق منا اهتماما مستمرا، وأنه لا بد لنا من إبقاء المسألة قيد النظر.

**السيد راميريث كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) بشأن الحالة في اليمن، وقد صوتت لصالحه. نحن مقتنعون بأن التوصل إلى حل سلمي للأزمة السياسية هو السبيل الممكن والوحيد المتاح أمام جميع الأطراف من أجل تحقيق سلام متماسك ودائم في البلد.

وتكرر فنزويلا تكرر رفضها أي إجراء إحادي غير مشروع من شأنه أن يقوّض المركز السياسي والدستوري لليمن. ومن حيث المبدأ، فإن بلدنا يرفض دائما الانقلابات وزعزعة الاستقرار السياسي. ويؤكد بلدي من جديد إدانته لاستخدام العنف والإرهاب في جميع مظاهره، بغض النظر عن دوافعه أو مرتكبيه. ولا بد للجهات الفاعلة السياسية أن تحترم خريطة الطريق ومبادرات مجلس التعاون الخليجي الرامية إلى فتح الطريق نحو تحول سياسي في هذا البلد الشقيق من خلال الحوار.

إننا نؤكد مرة أخرى دعمنا الحاسم لاحترام سيادة اليمن، واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. ونأمل أن يشجع قرارُ مجلسِ الأمنِ هذا الأطرافَ على متابعة خريطة الطريق التي وُضعت من أجل تحقيق السلام والاستقرار السياسي، تماشيا مع نتائج مؤتمر الحوار الوطني لاتفاق الشراكة الوطنية. ويجب أن يستمر الحوار الوطني، ويجب أن نصرّ على جهد في هذا الصدد يشمل جميع المجموعات السياسية والعرقية والدينية في البلد.

وندعو مرة أخرى إلى الإفراج عن الرئيس عبد ربه منصور هادي منصور، فضلا عن أعضاء مجلس الوزراء الذين هم قيد الاحتجاز حاليا.

وأخيرا، تؤكد فنزويلا مجددا دعمها الكامل للمساعي الحميدة للمستشار الخاص للأمين العام، السيد جمال بنعمر، إذ يسعى إلى العمل كميسر في حل الأزمة السياسية بموافقة جميع الأطراف وتماشيا مع مصالح الشعب اليمني.

**السيد باروس ميليت** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يود وفد شيلي أن يعرب عن امتنانه للمملكة المتحدة والأردن على المبادرة في إعداد وعرض القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) الحسن التوقيت. ونحن نقدر الجهود التي بُذِلت في مجلس الأمن من أجل التوصل إلى اتفاق على النص الذي يجسد الموقف الثابت والمشترك تجاه مسألة اليمن المُلِحّة.

وعلى الرغم من وقوع الانقلاب، لقد حان الوقت الآن لأن تتحمل الأطراف في اليمن مسؤولياتها وتستأنف الحوار. وأكثر من أي وقت مضى، نحن نحث جميع الأطراف على تجنب القيام بأعمال من جانب واحدأ والإسراع بخطى المفاوضات الشاملة للجميع، التي يسرها الأمم المتحدة، بهدف المضي قدما بعملية الانتقال السياسي.

ونحن نطالب بالإفراج المبكر والآمن عن الرئيس عبد ربه منصور هادي منصور، ورئيس الوزراء خالد محفوظ عبد الله بحاح، وعن جميع القادة السياسيين الخاضعين للإقامة الجبرية تعسفاً.

**السيد لوكاس** (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وفدي الأردن والمملكة المتحدة على المبادرة بوضع وعرض القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) الحسن التوقيت بشأن الحالة في اليمن، الذي تشرفت أنغولا كثيرا في الاشتراك في تقديمه. ويحدونا الأمل في أن يسهم اعتماده بالإجماع إسهاما ملموسا في جهود الوساطة التي يقوم بها المستشار الخاص جمال بنعمر من أجل إجرا حوار للتوصل إلى تسوية سياسية سلمية للحالة الخطيرة جدا في اليمن، التي أوجدتها استراتيجية فصيل الحوثي المتمثلة في الاستيلاء على جميع المؤسسات الحكومية، وحل البرلمان، ووضع الرئيس منصور ورئيس الوزراء بحاح تحت الإقامة الجبرية. ونحث على الإفراج عنهما فورا. إن الحوثيين بإجراءاتهم إنما يقوضون بشكل خطير آفاق عملية الانتقال السلمي التي وقعوا عليها. إن النتيجة المباشرة لهذا النهج هو زيادة عزل الجهات السياسية الفاعلة الأخرى وتطرفها، وذلك إيجاد سيناريو ذي نتائج غير متوقعة - وبالتأكيد بما في ذلك المزيد من المعاناة والألم والأسى للشعب اليمني.

ونحن ندرك أن هناك أوقات صعبة مقبلة، ولكن يحدونا الأمل أن لا تتدهور الحالة أكثر من ذلك، وأنه ما زال من الممكن إنقاذ عملية الانتقال السياسي على أساس اتفاق السلم والشراكة الوطنية. ومع تطور الأحداث، نحن نشعر بالقلق البالغ إزاء تزايد خطر تجزؤ البلد، حيث يتحرك جنوب اليمن نحو الانفصال، وزيادة الطابع الطائفي للصراع، والفرص الجديدة التي تتوفر لتنظيم القاعدة - وهذا اتجاه يتحتم بالقطع عكسه.

إن مجلس الأمن باتخاذه قرار اليوم إنما يبعث برسالة واضحة وقوية إلى قيادة الحوثيين وجميع الأطراف المعنية مفادها أن من مصلحة الجميع استئناف الحوار في إطار مبادرة مجلس التعاون الخليجي، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، واتفاق السلم والشراكة الوطنية والسلام، ومن خلال القيام بذلك، ضمان إطار الانتقال السياسي، الذي قوضه بشكل خطير الحوثيون من خلال إجراءاتهم. ونحث بقوة جميع الأطراف على التقيد بالقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) والتوصل إلى حلول توفيقية وهي ما تشتد الحاجة إليها. وبخلاف ذلك، قد تنتظر اليمن الفوضى والحرب الأهلية، والنزعة الشمولية ونظام على شاكلة تنظيم القاعدة.

وينبغي لبلدان المنطقة، ومجلس التعاون الخليجي وجميع الجهات الفاعلة القادرة على التأثير أن يتحملوا مسؤولياتهم تجاه الشعب اليمني وأن يعطوا الفرصة للتوصل إلى تسوية سياسية، وفي نهاية المطاف تحقيق السلام.

**السيدة مورموكايته** (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب ليتوانيا باعتماد القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) بشأن اليمن بتوافق الآراء، وقد أسعدنا تقديمه. في الأشهر الماضية، لم يكن مجلس الأمن دائما في أحسن أحواله، فقد أبطأ كثيرا في التصرف في عدة مناسبات. ولذلك تأتي أهمية هذه الرسالة بالذات التي مفادها أن المجلس على استعداد للارتقاء إلى مستوى التحدي والقيام بدوره في دعم الانتقال في اليمن. ويبعث المجلس عن طريق هذا القرار برسالة قوية مفادها أن على جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيين، الدخول في حوار بناء وشامل يفضي إلى اتفاق على مسودة الدستور وإجراء الاستفتاء والانتخابات الدستورية في غضون إطار زمني محدد.

والفكرة الأساسية وراء مشاركة الأمم المتحدة وهذا المجلس هي أنه كان من المفروض لليمن أن تعطي شعبها فرصة محددة المعالم للتخلص من براثن الماضي استنادا للديمقراطية

وحقوق الإنسان وسيادة القانون والمصالحة الوطنية. وينبغي لتلك الفكرة المنصوص عليها في مبادرة مجلس التعاون الخليجي، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، واتفاق السلم والشراكة الوطنية، أن تبقى النقطة المرجعية الرئيسية لأي مسار مستقبلي. ونشكر مقدمي مشروع القرار الرئيسيين وواضعيه – أي الأردن والمملكة المتحدة. وكما فعل زميلي، ممثل المملكة المتحدة، أود أيضا أن أشدد على دور مجلس التعاون الخليجي، الذي يظل أساسيا في مضي اليمن قدما.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

لقد اتخذ المجلس للتو بالإجماع القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)، بشأن مسألة اليمن، وهو الذي يكرر تأكيد أهمية دعم سيادة اليمن ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ويطلب صراحة من الأطراف المعنية المشاركة في مشاورات وحوار للتوصل إلى تسوية خلافاتهم. ويكتسي ذلك أهمية في دفع الأطراف إلى تحقيق المصالحة واستعادة الاستقرار في القريب العاجل.

وتدعو الصين الأطراف المعنية في اليمن إلى وضع المصالح الأساسية للدولة والشعب في الاعتبار، وتنفيذ جميع القرارات بصورة شاملة بما في ذلك القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) والإسراع في الحوار والمفاوضات، وتحقيق المصالحة في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تستمر الأطراف في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية ومبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وينبغي لها أن تدعم الانتقال السياسي بخطى ثابتة حتى يتمكن البلد من السير على طريق السلام والاستقرار والتنمية في القريب العاجل.

وتقدر الصين وتؤيد المساعي الحميدة وجهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام بان كي – مون ومستشاره الخاص المعني باليمن، السيد بنعمر. ونرحب بالدور البناء المستمر الذي يقوم به مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأطراف الدولية المعنية ذات الصلة. وستواصل الصين القيام بدور فعال في الحفاظ على السلم والاستقرار في اليمن وفي تعزيز عملية الانتقال السياسي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.